

RESEARCH ARTICLE

Probability in Qur'ānic Exegesis and Its Impact on Directing Qur'ānic Meaning and Interpretation

Najih Jadir Khalaf Jabbar *

General Directorate, Al-Muthanna Education, Iraq

ABSTRACT

This study examines the concept of interpretive probability (al-iḥtimāl) in Qur'anic exegesis and its methodological role in directing meaning. It shows how interpretive probability reflects the breadth of Qur'anic semantics and reveals exegetes' approaches to engaging with the text. The research demonstrates that early exegetes, such as al-Ṭabarī and al-Ṭūsī, adopted an expansive approach by presenting multiple interpretive possibilities supported by linguistic and textual evidence. In contrast, later exegetes, including Ibn 'Āshūr and al-Ṭabāṭabā'ī, tended to restrict interpretive probability by focusing on the most apparent meaning in harmony with the objectives of the Qur'anic discourse.

The study argues that the multiplicity of interpretations enables the Qur'an to address diverse theological, jurisprudential, and ethical issues and to engage with changing contexts. However, it cautions that unregulated acceptance of interpretive possibilities may lead to semantic ambiguity. Therefore, the study emphasizes adherence to methodological criteria such as linguistic accuracy, contextual coherence, and reliance on authoritative textual evidence. It concludes that interpretive probability is a disciplined methodological tool that enhances precision in Qur'anic interpretation and reveals the richness and adaptability of the text.

Keywords: probability, exegesis, guidance, Qur'anic meaning, signification.

مقالة بحثية

الاحتمال عند المفسرين وتأثيره في توجيه المعنى القرآني ودلالته

ناجح جادر خلف جبار *

وزارة التربية ، المديرية العامة لتربية المثنى ، العراق

الملخص:

يعد موضوع الاحتمال عند المفسرين من الموضوعات الهامة في الدراسات التفسيرية؛ إذ يُظهر عن مناهج المفسرين في كيفية التعامل مع النص القرآني، وعن سعة دلالاته وتعدد الواجه التفسيرية فالاحتمال التفسيري هو ما يعرضه المفسر من وجوه عدة للآية، وقد أظهرت الدراسة أن المفسرين المتقدمين توسعوا في عرض الاحتمالات مع ذكر دليل كل وجه، كالشيخ الطوسي والطبري، بينما نجد أن المفسرين المتأخرين مثل ابن عاشور والطباطبائي ذهبوا إلى تضيق جانب الاحتمال، مع التركيز على الوجه الاظهر، انسجاما مع مقاصد النص، واطهر البحث إن الاحتمال يبرز عن سعة المعنى والقدرة على استيعاب أكثر من دلالة فتعدد الاحتمال يفتح المجال للحلول العقائدية والفقهية والاخلاقية المختلفة، كذلك أن عرض الاحتمالات يساعد في التكيف مع الواقع المعاصر، في حين أن الدراسة نهت إلى أن التساهل في قبول الاحتمالات قد يؤدي إلى التشتيت في المعنى واضعاف الدلالة، الأمر الذي يستدعي التزام بالضوابط المنهجية اهمها: التوافق مع اللغة والسياق، موافقتها لمقاصد الشريعة وبناءها على اساس الشواهد من النصوص القرآنية أو السنة النبوية والمطهرة، وبذلك خلص البحث إلى ان الاحتمال عند المفسرين ليس هو مجرد زيادة في المعنى، بل اداة منهجية واضحة اذا ما قيدت بضوابط علمية ساهمت بتوجيه المعنى القرآني بدقة، وكشفت عن ثراء النص، ومرونته واعجازه في مواجهة القضايا المتجددة.

الكلمات المفتاحية: الاحتمال ، التفسير ، التوجيه، المعنى القرآني، الدلالة.

تقيد الاحتمال التفسيري؟ ومتى يصبح الاحتمال مقبولاً أو مردوداً؟

وما أثره في توجيه المعنى القرآني ودلالته؟

رابعاً: أهداف البحث:

1. بيان الاحتمال التفسيري وأقسامه وأسبابه.
2. بيان أثر الاحتمال في توجيه المعنى القرآني.
3. توضيح مناهج المفسرين في التعامل مع التعدد المحتمل في المعنى.
4. معرفة الضوابط العلمية التي يستند لها في قبول أو رد الاحتمال التفسيري.

خامساً: خطة البحث:

- المبحث الأول: مفهوم الاحتمالات التفسيرية.
- المطلب الأول: مفهوم الاحتمال.
- أولاً: تعريف الاحتمال لغةً واصطلاحاً.
- ثانياً: مفهوم الاحتمال التفسيري مركباً.
- ثالثاً: الفرق بين التفسير والاحتمال التأويلي.
- المطلب الثاني: الضوابط والاسس المنهجية في قبول الاحتمالات التفسيرية.
- المبحث الثاني: اقسام الاحتمالات التفسيرية وأسبابها.
- المطلب الأول: اقسام الاحتمالات التفسيرية.
- المطلب الثاني: اسباب الاحتمالات التفسيرية.
- المبحث الثالث: الاحتمال في مناهج المفسرين.
- المطلب الأول: الاحتمال عند المفسرين الإمامية وأثرها في توجيه المعنى القرآني ودلالته.
- المطلب الثاني: الاحتمال عند المفسرين السنة وأثرها في توجيه المعنى القرآني ودلالته.
- الخاتمة.
- قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: مفهوم الاحتمالات التفسيرية.

المطلب الأول: مفهوم الاحتمال

أولاً: تعريف الاحتمال لغةً واصطلاحاً

المقدمة

يعد القرآن الكريم مصدر رئيسي للمعرفة والتشريع والهداية في حياة الاسلام والمسلمين، وعلى مرّ العصور اهتمام العلماء والمفسرين بفهم ألفاظه وتوجيه معانيه بما يتناسب مع البعد العقدي والأخلاقي والمقصد التشريعي والسياق اللغوي ومن القضايا التي برزت في ميدان التفسير وتعددت حولها آراء المفسرين وتوجهاتهم، هي قضية الاحتمال في المعنى القرآني، حيث يتعامل المفسر مع لفظ قرآني أو تركيب يحتمل أكثر من معنى، فيعمل وفق قاعدة المرجحات بناءً على معايير عدة تشمل المآثور، واللغة، والسياق، والمقاصد الشرعية، وغيرها.

أولاً: أهمية البحث: تتجلى أهمية موضوع "الاحتمال عند المفسرين وتأثيره في توجيه المعنى القرآني ودلالته" في عدة جوانب علمية وتفسيرية، منها:

1. إن الاحتمال حالة تفسيرية ترتبط بجوهر فهم النص القرآني، وتساعد في الكشف عن تعدد الدلالة وثرائها.
2. يعد الاحتمال أحد أسباب تنوع التفسير واختلاف المدارس التفسيرية، مما يجعل دراسته ضرورية؛ لفهم دوافع الاختلاف وضوابطه.
4. يُساهم البحث في تصويب الفهم التفسيري، وبالخصوص القراءات المعاصرة التي قد تُغرق في الاحتمالات دون ضوابط علمية.

ثانياً: اسباب اختيار الموضوع

1. قلة الدراسات المستقلة التي تهتم بالاحتمال كمنهج تفسيري مؤثر في توجيه المعنى القرآني، رغم وجوده الضمني في كثير من كتب التفسير.
2. الرغبة في تحليل آليات المفسرين في التعامل مع النصوص المحتملة المعنى، وكيفية الترجيح بينها.

ثالثاً: إشكالية البحث: كيف يتعامل المفسرون مع الاحتمال في

النص القرآني، وما أثر ذلك في توجيه المعنى وتحديد دلالته. وبالتالي فإن كثرة الآراء المحتملة للآيات قد تؤدي إلى تعددية مفرطة في المعاني، وقد تُستغل في تبرير قراءات غير منضبطة، لذا فما هي الضوابط التي

دليل قطعي آخر كالنصوص المحكمة أو العقل أو أصول العقيدة، يتم اللجوء إلى الاحتمال التأويلي، بالخصوص في المتشابهات التي لا يظهر معناها إلا بالتأمل أو التأويل [ينظر: 16، ص 265؛ 36، ص 237]؛ والمراد بتأويل القرآن عند المفسرين ما يرجع إليه الكلام، وما هو عاقبته، سواء أكان ذلك ظاهرا يفهمه العام العارف باللغة العربية، أم كان خفيا لا يعرفه إلا الراسخون في العلم [ينظر: 16، ص 224].

المطلب الثاني: الضوابط والاسس المنهجية في قبول الاحتمالات التفسيرية.

إن الآيات والالفاظ القرآنية قد تحتل أكثر من معنى وقد وضع المفسرين مجموعة قواعد أهمها: أن الآية إذا احتملت أكثر من معنى صحيح وليس بينها تناقض جاز حمل الآية عليها، فمن ضوابط التفسير الصحيح الآتي:

1. أن يكون القول المفسر به صحيحا في ذاته، فكل قول تفسيري يمكن أن يعلم صحيحه، والقول الصائب يعرف من وجوه عدة أبرزها من ضعفه أن تدلّ عليه لغة العرب، وذلك في تفسير الألفاظ أو الصيغ أو الأساليب، وأن يكون موافقا لمقاصد الشريعة [ينظر: 25، ص 131].
2. كذلك أن يكون القول التفسيري موافقا لما جاءت به السنة النبوية الشريفة.
3. أن يلتزم المفسر حدود المعاني اللغوية للألفاظ وعدم التأثير برأي خاص أو ميل مع الهوى [ينظر: 28، ج 1، ص 601].
4. مراعاة السياق الداخلي للنص القرآني.

ومن الضوابط والقواعد عند احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر الآتي:

- 1- عامة الفاظ القرآن تدل على معنيين فأكثر.
- 2- الكلمة إذا احتملت وجوها لم يكن لاحد صرف معناها الى بعض وجوها دون بعض الا بحجة ويدخل في هذه الجملة قواعد ثلاث تعين المفسر على الاختيار في هذه الحالة [ينظر: 21، ص 29]، وهي: القاعدة الاولى: قد يحتمل اللفظ معاني عدة، ويكون أحدها هو الغالب استعمالا في القرآن، فيقدم.

الاحتمال لغةً: وهو أن يحتمل الشيء على وجوه، حمل الشيء يحمله حملا، وحملانا فهو محمول وحميل، واحتمله، لذا يدور معاني الاحتمال حول الرفع والتكلف والتقوية والصبر [ينظر: 5، ج 16، ص 173].

الاحتمال اصطلاحاً: المراد من الاحتمال في عرف المناطق هو ما يقابل الظن والشك وقد يطلق عند الأصوليين في ما يقابل اليقين والاطمئنان فيكون الظن والشك داخلين تحت عنوان الاحتمال، فأن الاحتمال قد يكون قويا فيكون بمرتبة الظن وقد يكون ضعيفا فيكون بمرتبة الاحتمال في استعمال المناطق وقد لا يترجح في النفس احد الامرين اي ثبوت النسبة وعدم ثبوتها فيكون الاحتمال بمرتبة الشك [7، ج 1، ص 73].

ثانياً: مفهوم الاحتمال التفسيري مركباً: أن تحتل الالفاظ القرآنية أكثر من معنى وكل معنى له وجه في السياق أو اللغة، ويكون محتملا في الآية دون أن يُعين النص أحدها تعيينا قطعيا، وتكمن أهمية دراسة الاحتمال عن طريق الكشف عن مرونة النص وتساعد على فهم مناهج المفسرين في الترجيح [ينظر: 2، ج 2، ص 177]، ويظهر موقف المفسرين من الاحتمال، أن يرجح معنى واحد ويستبعد الباقي. والآخر يُثبت التعدد في المعنى إن لم يكن هناك تناقض في ايراد المعنى، فيقول: "الآية تحتل المعنيين، ولا مانع من حملها عليهما معاً" [ينظر: 2، ج 2، ص 177]. والذي يتجلى مما تقدم إن المراد بالاحتمالات التفسيرية هو أن يعرض للمفسر عند تفسيره للمفردة القرآنية اقوال عدة وجميع هذه المعاني يحتملها اللفظ.

ثالثاً: الفرق بين التفسير والاحتمال التأويلي: يدور معنى التفسير حول بيان المراد من كلامه سبحانه تعالى في حدود النص القرآني، وفي حدود المكنة البشرية والسعة المعرفية للمفسر [ينظر: 15، ج 1، ص 81].

أما الاحتمال التأويلي: هو تفسير النص بالمعنى غير الظاهر، لدليل يدل عليه أو قرينة تصرفه إليه، دون أن يكون المعنى المستنبط ظاهرا من اللفظ مباشرة. ومن خصائص الاحتمال التأويلي أنه يخرج عن ظاهر النص الى معنى ممكن في العقل أو اللغة، وجود القرينة الصارفة للمعنى من ظاهره الى المؤول. فعند تعارض ظاهر النص مع

تخافون عظمة الله وهل اطلاقه عليه بطريق الحقيقة او المجاز وقيل أنه حقيقة ويكون من الاشتراك اللفظي، وقيل أنه من الأضداد فهو اشتراك لفظي أيضاً [ينظر: 11، ج 1، ص 438].

2- احتمال شرعي: ينشأ من تنوع الدلالات في القواعد الأصولية أو النصوص الشرعية، نحو دلالة لفظ الصلاة على مسمائها الشرعي أو على الدعاء [ينظر: 23، ج 11، ص 635].

3- احتمال عقلي: المراد منه المنهج الاجتهادي القائم على اساس القواعد القطعية العقلية في بيان معاني القرآن، والتأمل في ملازمات بيانه، والتدبر في مضامينه والذي يستند إلى إمكانات العقل والمنطق في تفسير النص، العقل بما هو طريق موصل إلى العلم القطعي [ينظر: 6، ص 40].

ثالثاً: من حيث درجة القبول.

1- احتمال راجح: هو الذي ترجح دلالاته بقوة الدليل من السياق أو اللغة أو السياق أو العقل أو اسباب النزول، فيقدم الراجح ويحمل الكلام عليه الا إن دل دليل على ارادة المرجوح، فعندئذ يحمل عليه، والا تقدم الراجح لأنه الأصل [ينظر: 34، ص 165].

2- احتمال مرجوح: هو ما كانت دلالاته ضعيفة أو ظاهر الأدلة على خلافه [18، ج 1، ص 104].

3- احتمال متساوي الوجوه: ما كان كل وجه فيه محتملاً بقدر الآخر دون مرجح ظاهر، نحو تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [1، البلد: 16]، وردت عبارات عدة عن السلف في تفسير المترية، وكلها محتملة، وهي الذي لَصِقَ بالتراب من شدة الفقر، أو شديد الحاجة، أو ذو العيال الذي لا شيء معه [ينظر: 27، ص 151].

المطلب الثاني: اسباب الاحتمالات التفسيرية.

أولاً: الاشتراك اللفظي والمعنوي: فاللفظي "هو تعدد المعاني الحقيقة للفظ واحد في لغة واحدة. مثل (العين) لنبع الماء والجاسوس وعين الإنسان، والمعنوي هو تعدد أفراد المعنى الحقيقي الواحد للفظ الواحد، ومثاله لفظ (المولى) فإن معناه في الأصل الناصر، ثم استعمل للسيد والعبد" [12، ص 52].

القاعدة الثانية: قد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين في موضع ويُعين في موضع آخر.

القاعدة الثالثة: تحمل الآية على المعنى الذي استفاد النقل فيه عن اهل العلم وان كان غيره محتملاً [ينظر: 21، ص 29].

المبحث الثاني: اقسام الاحتمالات التفسيرية واسبابها.

المطلب الأول: اقسام الاحتمالات التفسيرية.

يمكن تقسيمها بطرق، لكن أكثر تقسيم اعتمده الباحثون والمفسرون يدور حول طبيعة الاحتمال ومصدره، وفي ضوء الدراسات التفسيرية، يمكن ذكر أبرز الأقسام على النحو التالي: أولاً: من حيث مجال التفسير.

1- احتمال بياني: وهو الذي يتعلق ويرتبط بالتصوير البلاغي بالأساليب البيانية من تشبيه وكناية واستعارة والحقيقة والمجاز، والجانب الفني للنص القرآني. كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [1، العصر: 1]، إن الخسر يأتي في القرآن بالمعنى الديني في الضياع وسوء العقبى، وليس تنكير "خسر" من المبالغات، وإنما التنكير فيما يفهم من السياق على أصله البياني من الإطلاق غير المحدود بقيد أو عهد، وقد يحتمل كذلك معنى التمهويل [ينظر: 9، ج 2، ص 86].

2- احتمال فقهي: وهو ما يتصل باستنباط الأحكام الشرعية نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [1، البقرة: 173]، يحتمل غير باغ في الميتة ولا عاد في الأكل ويحتمل العدوان بالسفر، ويحتمل عناوين أخرى [ينظر: 39، ج 1، ص 41].

3- احتمال عقدي: هو الذي يتعلق بمباحث علم الكلام واصول العقيدة، ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [1، البقرة: 58]، يحتمل المراد من السجود: حقيقة السجود، ويحتمل: الكناية عن الصلاة، ويحتمل الأمر بالسجود: لا حقيقة السجود والصلاة [ينظر: 35، ج 1، ص 469].

ثانياً: من حيث المصدر.

1- احتمال لغوي: وهو الذي يعتمد على تنوع الدلالات في الالفاظ العربية (مثل التعدد في المعنى الحرفي او المجازي أو الاشتراك اللفظي). كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [1، نوح: 13]، أي لا

خامساً: اختلاف السياق: فالسياق هو كل ما يكشف اللفظ أو البنية المتتالية للنص عندما تكون قرينة يلجأ إليها في فهم مراده وقصده وترتيب أفكار وعباراته من كلامه [ينظر: 37، ص111] والسياق هو الهدف الذي يحكم التأويلات المختلفة للمفسرين، وقد تكون المطابقة بين هذا النص وسياقه هو مظهر من مظاهر هذا الاتساق، فالمقامات تحدّد اختيار الألفاظ ثم تترتب هذه الالفاظ وفق تسلسل سياقي لغويّ داخل النص [ينظر: 29، ص308]. فأن السياق أو البنية المتتالية للنص قرينة يلجأ إليها في فهم مراده وقصده من كلامه، فالقرآن الكريم متصف بالإنقان والدقة، لذا فأن اختيار مفردة دون أخرى لغاية وغرض وهدف يرتبط بالمعنى والاسلوب البلاغة [37، ص111]، وبالتالي فكل لفظ يفهم بوجه معين؛ تبعا للسياق المحيط بالنص، فاذا تغير السياق تغير المعنى.

المبحث الثالث: الاحتمال في مناهج المفسرين.

المطلب الأول: الاحتمال عند المفسرين الإمامية وأثره في توجيه المعنى القرآني ودلالته.

إنّ القرآن الكريم تميز بنظام فريد في اللغة العربية ، وقد وصل به الى مستوى الاعجاز، ولكنه جاء تبعا للنظام العام للغة العربية ومتفقا مع الذوق العربي العام في فنون الحديث ، ووفق ذلك كان يحظى بفهم اجمالي من معاصري الوحي على وجه العموم ، ولأجل ذلك كان البيان القرآني يأخذ بألباب المشركين ويفتح قلوبهم للنور، وكثيرا ما اتفق للشخص أن يشرح الله صدره للإسلام بمجرد أن يسمع عدة آيات من القرآن ، فلولا وجود فهم إجمالي عام للقرآن، لم يكن بالإمكان أن يحقق القرآن هذا التأثير العظيم السريع في نفوس الأفراد الذين عاشوا البيئة الجاهلية وظلامها، وقد جاء كل ما ورد عن أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) في تفسير القرآن والتي تعد روايتهم رواية النبي ، وهم أدرى بالقرآن من غيرهم بما أنه بيان لمراد الله تعالى وشارح لكلامه [ينظر: 6، ص68].

فإن إمكانية حمل اللفظ القرآني على أكثر من معنى إذ يرى المفسرون الإمامية [ينظر: 13، ص218]. أن القرآن الكريم قد يحمل أكثر من معنى محتمل، وإن هذا التعدد في المعاني ليس بالضرورة ضعفاً في النص، بل قد يكون مقصوداً لإعطاء النص مرونة في الفهم

ثانياً: التصريف: هو التغيير الذي يطرأ على بنية الفعل وفق الزمان والفاعل، وما يرافق ذلك من زيادة على حروفه الأصليّة أو حذف أو إبدال أو إعلال. وكلّ فعل يقبل هذا التغيير يكون متصرفاً [ينظر: 14، ص5]، وبالتالي فهو يبحث فيه عن الأعراض الذاتية لمفردات كلام العرب من حيث صورها وهيئاتها كالإعلال والإدغام وكيفية تغييرها عن هيئاتها الأصليّة على الوجه الكلي بالمقاييس الكلية، كصيغ الماضي والمضارع ومعانئهما ومدلولاتهما [32، ج2، ص129]. ومن امثلة على ذلك قوله تعالى ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا﴾ [1، البقرة: 233]. فيحتمل أن يكون ذلك لا تضار بكسر الراء فيصح الاستدلال، ويحتمل أن يكون لا تضار بفتح الراء فيكون الفعل مبنيًا لما لم يسم فاعله فلا يصح الاستدلال [ينظر: 10، ص443].

ثالثاً: المجاز: هو اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب ما لم تقم قرينة صارفة عن معناه الحقيقي [ينظر: 17، ج2، ص218]، فالأصل في الكلام يحمل على حقيقته وقد يصار مجاز لنكتة بلاغية، فالمجاز قد يكون ابلغ من الحقيقي، ومنه قوله تعالى ﴿يَاهَا مَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [1، غافر: 36] نسب البناء إليه، وهو فعل العمال؛ لكونه أمرا به [ينظر: 8، ص204].

رابعاً: القراءات القرآنية: هي وجهها من احتمالات النص القرآني وهو مصطلح قديم يرجع عهدها الى عهد اوائل الصحابة، حيث عمد جماعة من كبار صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاته، الى جمع القرآن في مصاحف كعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وابي بن كعب واضرابهم، وربما اختلفوا في كيفية قراءته، ومن ثم اختلفت مصاحف الصحابة الاولى، وكان كل قطر يقرأ حسب المصحف الذي جاء به الصحابي الذي عندهم [36، ج2، ص9]، ومن امثلة ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [1، التكويد: 24] ؛ قرأها ابن كثير وابو عمرو والكسائي: بالطاء، بمعنى: (متهم)، وقرأ الباقر بالضاد اي بمعنى: (البخل)، فعلى هاتين القراءتين جمع له الأمانة وعدم التهمة [ينظر: 31، ص548]. لذا فاختلاف القراءة يؤدي الى اختلاف المعنى مما يظهر تفسير مختلف ونشوء احتمالات تفسيرية مغايرة .

إن كان مأخوذاً من الرواية أو الاجتهاد، ولا يذكر الاحتمالات اعتباطاً، بل ينتقي ما له وجه لغوي أو شرعي، ومن امثلة ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [1، هود:74]، وقوله " يجادلنا " : "يحتمل معنيين أحدهما يجادل رسلنا من الملائكة في قول الحسن، والثاني: يسألنا في قوم لوط. وقيل في ما به جادل ثلاثة اقوال: أحدها قال الحسن: انه جادل الملائكة، والثاني - قال قتادة انه سألهم: أتعذبون خمسين من المؤمنين ان كانوا ؟ قالوا: لا ، ثم نزل إلى عشرة فقالوا: لا. والثالث قال أبو علي: جادلهم ليعلم بأي شئ استحقوا عذاب الاستئصال وهل ذلك واقع بهم لا محالة أم على سبيل الإخافة ؟ ليرجعوا إلى الطاعة" [24، ج6، ص35].

ثانياً: التدقيق والتحري والاختيار وفق الأدلة: إذ يقوم بتحليل كل احتمال على ضوء:

1. الدليل اللغوي: الاستدلال بالنحو والصرف والاشتقاق ولغة العرب.
2. السياق القرآني: ربط سياق النص بما قبله وما بعده.
3. العقل: رفض ما يناقض المعقول أو لا يتسق مع الحكمة الإلهية.
4. الرواية: اعتمد على الروايات الواردة عن اهل البيت عليهم السلام في تفسير النص القرآني وبيان دلالاته [24، ج10، ص205].

ثالثاً: الترجيح أو الجمع: بعد عرض الاقوال التفسيرية يرجح احد الاحتمالات الواردة في تفسير المفردة القرآنية باعتباره الأصح والأقوى دلالة، أو الجمع بين أكثر من احتمال إذا كانت المعاني متقاربة ويمكن حمل النص عليها جميعاً، نحو تفسير قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [1، الأنعام:95]، يقول الشيخ الطوسي في معرض بيانه للآية : "أراد بإخراج الحي من الميت إخراج السنبل وهي حي من الحب وهو ميت ، ومخرج الحب الميت من السنبل الحي ، والشجر الحي من النوى الميت ، والنوى الميت من الشجر الحي ، والعرب تسمي الشجر ما دام غضاً قائماً بأنه حي ، فإذا يبس أو قطع من أصله أو قلع سموه ميتاً ، ذهب إليه السدي والطبري والجبائي، وما ذكرناه أولاً قول ابن عباس ، وهو الأقوى ، لأنه الحقيقة. وما ذكره مجاز ، وإن كان جائزاً محتملاً" [24، ج4، ص209].

والاستيعاب، كما أن التمييز بين تفسير اللفظ على صعيد المفاهيم، وتفسير المعنى بتجسيده في صورة محددة على صعيد المصاديق يعتبر نقطة جوهرية جدا في تفسير القرآن الكريم، وأداة لحل التناقض الظاهري الذي قد يبدو بين حقيقتين قرآنيتين وهما :

الحقيقة الأولى: أن القرآن كتاب هداية للبشرية أنزله الله سبحانه؛ لإرشادها إلى الطريقة الفضلى في جوانب حياتها، وإخراجها من الظلمات إلى النور، وقد وصف نفسه بأنه هدى للناس وتبيان وبيان لهم، وهذه الحقيقة تفرض أن يأتي القرآن ميسر الفهم، وان يتاح للإنسان استخراج معانيه منه إذ لا يحتاج للقرآن ان يؤدي رسالته يحقق أهدافه لو لم يكن مفهوماً من قبل الناس .

والحقيقة الثانية : أن عديداً من الموضوعات التي يشير إليها أو يستعرضها القرآن لا يمكن بسهولة فهمها، بل قد تصعب على الذهن البشري، ويتيه في مجال التفكير فيها لدقتها وابتعادها عن مجالات الحس، والحياة الاعتيادية التي يعيشها الانسان؛ وذلك نظير ما يتعلق من القرآن باللوح، والقلم ، والملك، والعرش، والموازين، والشيطان، وإنزال الحديد ، ورجوع البشرية إلى الله، وملكوته السماء، والخزائن، وتسبيح ما في السماوات والأرض وما إلى ذلك من موضوعات، وبالتالي فحقيقة أهداف القرآن الكريم ورسالته تفرض أن يكون ميسر الفهم، وواقع بعض موضوعاته يستعصي على الفهم ويتيه فيها الذهن البشري [ينظر: 13، ص220].

ومن أشهر المفسرين الامامية الذي وظف الاحتمال في التفسير هو الشيخ الطوسي (ت 460هـ) في تفسيره "التبيان في تفسير القرآن، إذ تعامل مع الاحتمالات التفسيرية بروح منهجية تميل إلى الترجيح والاختيار والانتقاء، مع عرض ما يراه مناسباً من وجوه المعنى، ورد كل ما لا يستقيم مع السياق أو اللغة أو اصول العقيدة. ويمكن تلخيص منهجه في الاحتمال في صورة واضحة تقوم على الجمع بين العرض والترجيح والتحليل، على النحو التالي:

أولاً: توثيق الاحتمال عند عرضه: يبدأ الشيخ الطوسي غالباً بذكر ما قاله المفسرون السابقون من الصحابة والتابعين ومن سبقه من المفسرين، ويورد الاحتمالات المتنوعة للآية أو الكلمة القرآنية، ويحرص على ارجاع القول إلى قائله، وذكر من قال به وأحياناً يذكر

معنى مأثور عن أهل البيت (عليهم السلام) أورده، وإذا كان يحتمل جانباً عقلياً في اللغة أو السياق لم يتردد في إضافته، قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [1، النساء: 154] على لسان داود عليه السلام، ويحتمل أن يراد على لسان موسى عليه السلام حين طلل عليهم الجبل، فإنه شرع السبت، ولكن كان الاعتداء فيه والمسوخ به في زمن داود عليه السلام [33، ج 2، ص 186]، وقوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [1، النساء: 157]، أي بزعمهم، ويحتمل أنهم قالوه استهزاء، ونظيره [33، ج 2، ص 187]: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ مَجْنُونٌ﴾ [1، الشعراء: 27]. لذا يتجلى مما تقدم أنه منع من حصر الدلالة في اتجاه واحد بل طرح الاحتمالات عدة ساعدته على تجنب الانغلاق التفسيري، فالكاشاني (رحمه الله) كان إذا وجد للنص احتمالاً عقلياً معتبراً عرضه، وإذا كان له وجه مأثور عن أهل البيت (عليهم السلام) أثبتته فالاحتمالات تعطى للقارئ مرونة في الفهم والادراك بحيث لا يلتزم بمعنى واحد بل يترك له مجالاً لاختيار الوجه الأقرب والأولى بالقبول.

ومن المؤلفات المعاصرة عند الإمامية الذي وظف الاحتمالات التفسيرية في كتابه منة المنان في الدفاع عن القرآن هو السيد محمد صادق الصدر، أو ما عبر عنها هذه الاحتمالات بالأطروحات، إذ تعامل مع الاحتمالات التفسيرية بمنطق الانفتاح على المعنى، فحصر النص بمعنى واحد يرفضه، بل يؤكد على أن القرآن قصد الشمول ليخاطب أجيالاً وأوضاعاً مختلفة، فمنهج الاحتمالي لا ينحصر على إعطاء معنى واحد للآية، بل يستعرض مجموعة احتمالات تفسيرية بحيث أن هذه الاحتمالات تندرج مع السياق والنص وقد يقصد القرآن التعدد لا الحصر، فأن الكلمة توحى بعدة معاني يحتملها اللفظ، يريد بذلك أن يفتح جانب التدبر العقلي بحت، لا أن يفرض تفسيراً واحداً للنص، لذلك تكثر العبارات: ويحتمل، ومحتمل، أو ومن الأطروحات [ينظر: 22، ص 421-439]، ومن أمثلة ذلك في بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [1، الزلزلة: 2]، إذ يستعرض السيد الشهيد سؤالاً مضمونه ما هي الأثقال التي تخرجها الأرض يوماً؟ ويُجيب على ذلك بتسعة احتمالات: الاحتمال الأول: الموتى، والاحتمال الثاني: للأثقال هي المعادن والكنوز، الثالث أخرجت من

رابعاً: رد الاحتمالات الضعيفة: إذ يرفض الاحتمالات التي لا أصل لها في النقل ولا اللغة، ولا مبنية على أسس عقلية أو قرينة حالية أو مقالية أو تتعارض مع أصول الشرع أو العقيدة، فغالبا ما يبين سبب ردها ولا يكتفي بالحكم عليها بالضعف؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ وخلاف أقوال المفسرين [24، ج 1، ص 462].

خامساً: الاقتصار في ذكر الاحتمالات دون ترجيح أو اختيار: أي يكتفي بذكر الاحتمالات القوية، ويعرضها عرضاً مرتباً مما يجعل تفسيره منظماً وخالياً من الحشو، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [1، البقرة: 140]، إذ يقول الشيخ الطوسي: "ومعنى الآية يحتمل أمرين: أحدهما: ليس الله بساه عن كتمان الشهادة التي لزمكم القيام بها لله تعالى. الثاني: أن يكون على عمومها والمعنى: أنه لا يخفى عليه شيء من المعلومات لا صغيرها، ولا كبيرها فكونوا على حذر من الجزاء على السيئات بما تستحقونه من العقاب، وكنتم وأخفى وأسر معناها واحد والبيئة والحجة واحد" [24، ج 1، ص 490]. والذي يتضح أن الشيخ الطوسي عرض الاحتمالات التفسيرية إذ يقوم على عرض الأقوال المعتبرة، ثم فحصها بالدليل النقلي واللغوي والعقلي ثم اختيار الراجح أو الجمع بين المعاني إذا كانت متقاربة، مع إبعاد الأقوال الضعيفة، والحرص على تنظيم الطرح دون تشتت أو إطالة.

كذلك ومن أشهر المفسرين الإمامية الذي وظف الاحتمال في التفسير المولى فتح الله الشريف الكاشاني (ت: 988هـ) في تفسيره زبدة التفاسير إذ اتسم بالوضوح والاختصار، ويمكن تلخيص منهجه في الاحتمالات التفسيرية إذ يعرض أكثر من وجه للآية، فيورد وجوهاً عدة في معنى الآية سواء كانت اجتهاداً منه أو منقولة عن المفسرين، فيبدأ بذكر القول المشهور ثم يستعرض احتمالاً آخر مع عبارة مثل: ويحتمل، وقيل، ويمكن أن يكون المراد، ويجوز، كذلك من منهجه التوسّع في المعنى فلا يكتفي بالمعنى المضمون الحرفي بل يتوجه إلى توسيع الدلالة لتشمل أكثر من جانب فيجمع بين المعنى الظاهر أو الباطني والمعنى التأويلي، فيضع الاحتمال كخيار مقبول، كذلك يميل إلى عرض الاحتمالات العقلية جانب التفسير النقلي، فإذا كان للنص

المنقولة من السلف ويتجنب التأويلات البعيدة. [ينظر: 23، ج13، ص228؛ 2، ج3، ص295؛ 3، ج2، ص141؛ 30، ج3، ص127؛ 4، ج2، ص416]، ومن أشهر المفسرين السنة الذي وظف الاحتمال في التفسير هو محمد بن جرير الطبري الذي يعد رائد المنهج الاحتمالي في التفسير عند أهل السنة إذ كثرة التأويلات والاحتمالات التفسيرية في بيان معنى المفردة القرآنية والنص ويمكن ابراز اهم ملامح منهجه في تفسيره جامع البيان:

1. يذكر الواجهة المحتملة للكلمة ويعتمد على اللغة العربية أولاً.
2. يورد اقوال الصحابة والتابعين والسلف ويوضح اوجه الاختلاف بين الاقوال
3. لا يكتفي بذكر الاحتمالات بل يرجح ويختار ما يراه مناسباً للسياق النص وما يكون أقرب الى الصواب.
4. قبوله تعدد المعاني إذا كان النص يحتمله والسياق يرجحه ولا يتعارض معه.

ومن الامثلة على ذلك ما ورد عنه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَن يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [1، المائدة: 52]، إذ يقول في معرض تفسيره للآية: "الامر الجزية وقد يحتمل أن يكون الامر الذي وعد الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ان يأتي به هو الجزية ويحتمل ان يكون غيره، . غير أنه أي ذلك كان فهو مما فيه إدالة المؤمنين على أهل الكفر بالله وبرسوله، ومما يسوء المنافقين ولا يسرههم؛ وذلك أن الله تعالى قد أخبر عنهم أن ذلك الأمر إذا جاء أصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين"

[23، ج8، ص514] ، اما اثر الاحتمال فقد أظهر الطبري أن الاحتمالات، احتمالات تنوع وليست تضاد في حين ذلك وسع من دائرة الفهم، إذ يرى أن للآية إشارات عدة تصب في معنى واحد، اما الضوابط التي استند عليها في قبول الاحتمال ان توافق القرآن الكريم والسنة النبوية والسياق ولسان العرب واقوال السلف [ينظر: 23، ج10، ص221].

كذلك ومن أشهر المفسرين السنة الذي وظف الاحتمال في التفسير ابن عطية (ت: 442هـ) في تفسيره المحرر الوجيز، فيكثر من إيراد الاحتمالات التفسيرية في الآية ومن تلك الاحتمالات ما يكون بسبب

سكان ونبات وحيوان، والاحتمال الرابع: أن يكون الثقل ثقل الذنوب والمسؤولية، وثقل استحقاق العقوبة، والاحتمال الخامس: أن يكون المراد: الظلام المعنوي الناتج من الذنب أو المنتج له، وهو القصور والتقصير، والاحتمال السادس: التخلص من العيوب بحصول الكمال، والاحتمال السابع الأعمال، والاحتمال الثامن: أن يكون أخرجت بمعنى أبرزت على معنى أنها أخرجت وهيأت خيراتها بعد الظهور، ويكون ذلك نتيجة لزلزلة البلاء السابق عليه، الاحتمال التاسع: ان تكون ارض النفس قد ابرزت كوامنها بالتمحيص والاختبار، وتلك الكوامن قد تكون هي الايمان والطاعات وقد تكون هي الفسق والنفاق

[ينظر: 22، ص321]، ويتضح أن السيد الشهيد جمع بين الدليل العقلي والثراء التفسيري الاحتمالي في أسلوب مفتوح يحرك العقل والقلب معاً، ويقدم القرآن ككتاب خالد حي لا كمنعنى واحد جامد، كذلك عند ذكر الاحتمال وتوجيه المعنى يستدل بما احتمله من القرآن الكريم ودلالة السياق والقرائن الحالية والمقالية المتمثلة بالظروف والاحوال والملابسات المحيطة بفهم النص، وقرائن المناسبات والسياق بين الالفاظ التي تساعد على بيان المراد [ينظر: 22، ص321].

المطلب الثاني: الاحتمال عند المفسرين السنة وأثره في توجيه المعنى القرآني ودلالته.

تكثر الأوجه المحتملة لفهم النص القرآني حتى أن اللفظ يحتمل أكثر من معنى صحيح بحسب دلالة النظائر القرآنية واللغة والقراءات والسياق واسباب النزول، ويمكن ابراز موقف المفسرين السنة من الاحتمالات فالطبري (ت 310هـ): يعد من أكثر المفسرين استحضارا للاحتتمالات إذ يعرض أوجه عدة للآية ثم يرجح بينها مستعينا باللغة والسياق وأقوال الصحابة والتابعين. وكذلك الزمخشري (ت 538هـ): إذ يهتم بالاحتمالات اللغوية والبيانية ولا سيما ما يتعلق بالإعجاز البلاغي. وابن عطية (ت 546هـ): يعتمد الاحتمالات اللغوية لكنه يحذر من التوسع الذي يخرج عن مقاصد النص، وكذلك القرطبي (ت 671هـ): يورد الواجهة الفقهية في الاحتمال إذ يجعل من دلالة الآية احتمالات تشريعية. وابن كثير (ت 774هـ): يقتصر على الاحتمالات

[1، الجن: 7] يحتمل معنيين أحدهما: بعث الحشر من القبور والآخر بعث آدمي رسولا [ينظر: 3، ج 5، ص 381]. فالاحتمالات التفسيرية عند ابن عطية في المحرر الوجيز تمثل منهجا دقيقا علميا يركز على جمع الأقوال وتمحيصها وترجيحها أو الجمع بينها، مما أسهم في توجيه المعنى القرآني نحو الاتساع والشمول مع الحفاظ على الاتزان والضبط، وهذه الاحتمالات أظهرت غنى النص القرآني بالدلالات، وفتحت آفاقا لفهمه بما يلائم مختلف القرائن والسياقات، والذي يتجلى أن ابن عطية كان يعرض الاحتمالات التفسيرية لإبراز سعة النص القرآني ومن ثم يرجح أو يجمع بينها بحسب السياق، وهذا المنهج جعل تفسيره موسوعيا في جمع الأقوال، وعلميا في تمحيصها، ومرنا في إظهار دلالات عدة للقرآن الكريم.

ومن المؤلفات المعاصرة عند السنة الذي وظف الاحتمالات التفسيرية في تفسيره التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت 1973م)، فيمكن إبراز منهجه في الاحتمالات إذ يرى أن الاحتمال وسيلة لإبراز التوسيع الدلالي لفهم النص شرط أن يكون وفق قواعد اللغة والسياق ومقاصد الشريعة، كما يعد تفسيره لغويا وبلاغيا وعقلانياً [ينظر: 2، ج 1، ص 5-38]، ويتجلى موقفه من الاحتمال بما يلي:

1- الاحتمال النحوية واللغوية إذ يعرض الأوجه الاعرابية واللغوية المحتملة للنص في دائرة التوسع في المفهوم ومن أمثلة ذلك: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [1، البقرة: 30]، إذ يقول: "ونحن نسبح لإفادة الدلالة على الدوام والثبات أي هو وصفهم الملازم لجبلتهم وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي دون حرف النفي يحتمل أن يكون للتخصيص بحاصل ما دلّت عليه الجملة الإسمية من الدوام أي نحن الدائمون على التسبيح والتقديس دون هذا المخلوق والأظهر أن التقديم لمجرد التقوى نحوه هو يعطي الجزيل" [2، ج 1، ص 406].

2- الاحتمال البلاغي: إذ يبرز فيه جمالية الالفاظ ودقة التراكيب القرآنية في اختيار اللفظ المناسب للمعنى وإظهار أوجه البيان من التشبيه والمجاز والصريح والكنائية، وغيرها من وجه البلاغة العربية، ومن أمثلة ذلك قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي﴾ [1، يوسف: 54]، السين والتاء في استخلصه للمبالغة،

اللغة وهو في أغلبها ينقل ما فسره المفسرون أو أهل اللغة، فابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز جعل من الاحتمال التفسيري منهجا رئيسا، وبرز ذلك في مواضع عدة حيث كان يعرض أقوال المفسرين ثم يقارن بينها، مبينا قوة كل احتمال وضعفه، ويمكن تلخيص منهجه في الاحتمال فيما يلي [ينظر: 3، ج 2، ص 175-185، ج 5، ص 465؛ 26، ص 230]:

1. عرض الأقوال المتنوعة: يذكر الاحتمالات التي أوردها السلف والمفسرون السابقون للآية، سواء في المعنى اللغوي أو في المقصد العام.

2. الترجيح بين الاحتمالات: عندما يذكر الاحتمالات وعرض الأقوال التفسيرية يرجح بين الأقوال معتمدا على اللغة والنظائر القرآنية وأقوال السلف والسياق.

3. التفرع والتقسيم المنظم: إذ يقوم بوضع الاحتمالات إلى المراتب فيجعلها بمستويات متفاوتة منها ما هو راجع ومنها ما هو محتمل ومنها ما هو ضعيف.

أما أثر هذه الاحتمالات في توجيه المعنى القرآني ودلالته، فقد تميزت بإبراز شمولية المعنى القرآني: عبر إيراد الاحتمالات المتنوعة يظهر ابن عطية أن النص القرآني لا يضيق على معنى واحد بل يتسع لأوجه دلالية مختلفة، مما يعكس إعجازه البياني، كذلك التأكيد على انضباط المعنى: ركز على قواعد وأسس في بيان المعنى الأصوب بل كان يبين ما هو الراجح وفق السياق، وبذلك حصى التفسير من الانزلاق إلى التأويل البعيد، فالاحتمالات تتيح للمفسر والقارئ أن يستفيد من تعدد الدلالات فيوظف المعنى المناسب للمقام، وبالذات في الآيات التي تحمل الطابع الوعظي أو التشريعي، ومن الأمثلة على ذلك قال تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [1، النساء: 108] يدبرون ليلا انطلقت العبارة على كل استسرار بهذا إذ الليل مظنة الاستتار والاختفاء، قال الطبري: وزعم بعض الطائنين [ينظر: 23، ج 7، ص 472]: أن التبييت في لغتهم التبديل، وقال أبو زيد بيتون معناه: يؤلفون، ويحتمل أن تكون اللفظة مأخوذة من البيت أي يستسرون في تدبيرهم بالجدران [ينظر: 3، ج 2، ص 110]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَمَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾

1. أظهر البحث أن الاحتمال في التفسير يمثل امرا هاما في بيان النص القرآني إذ يكشف عن سعة النص القرآني وقدرته وقابليته لكثرة المعاني في ضوء القرائن الدالة عليه.
2. تباين المفسرين في مناهجهم عند التعامل مع الاحتمال؛ فالأوائل من المفسرين كالطبري والطوسي مالوا الى التوسع في ذكر الأوجه والتأويلات التفسيرية للنص، بينما المتأخرين ركزوا على تضيق الاحتمالات وترجيح واختيار ما ينسجم مع المقاصد القرآنية.
3. يستند الاحتمال عند المفسرين الى مجموعة قرائن منها اللغوية والسياقية والعقلية والنقلية.
4. عرض الاحتمالات التفسيرية والافراط بها دون ضوابط واسس يؤدي الى تفكيك المعنى وغموضه بينما ضبطها يظهر اعجاز القرآن، وعمق دلالاته، وايجاد حلول للمستجدات الاجتماعية والفكرية والفقهية.

ثانيا: التوصيات:

1. الالتزام بالقواعد والضوابط المنهجية في قبول الاحتمال دون الافراط نحو سلامته في اللغة والسياق مع وجود دليل نقلي او عقلي يدل عليه كذلك موافقته لمقاصد الشريعة الاسلامية.
2. دعوة الى وضع دراسة مستقلة منهجية تبحث الاحتمال التفسيري كعلم مساعد للتفسير، يحدد مجالاته وضوابطه وحدوده.
3. التحقيق النقدي للتفاسير التي اكثر وتوسعت في الاحتمالات، لاستخلاص الضوابط المنهجية التي تحكم هذا المجال.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابن عاشور، محمد الطاهر(ت1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس 1984.
3. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب(ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422.
4. ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمرو(ت774هـ)، تفسير القران العظيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.

والمراد اي اجعله خالصا لنفسي خاصا بي لا يشاركني فيه احد، وهذا كناية عن شدة اتصاله به والعمل معه [2، ج13، ص7].

3- الاحتمال المقاصدي والسياقي: هو أن ينحو بذكر الاحتمال التفسيري لغرض بيان مقصد معين او لأجل مراعاة السياق المتبع، ومن امثلة ذلك قال تعالى ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِيُنِ اتَّبِعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾ [1، الأعراف:90] فمن المخاطب في الآية؟ هم الحاضرون حين الخطاب لدى المملأ فحكي كلامهم اي المملأ كما صدر منهم والسياق يفسر المعنيين بالخطاب القرآني، أعني عامة قوم شعيب الذين بقوا على الكفر[ينظر: 2، ج9، ص13]. اما اثر هذه الاحتمالات في توجيه المعنى القرآني ودلالته هو جعل النص مفتوحا دون تقييد بمعنى واحد اي لأجل الثراء الدلالي للفظ، وكذلك الاحتمال لا يقف عند اللغة والاعراب بل يوجه المعنى بما يراعي فيه مقاصد الشريعة، كذلك الترجيح بما يراه مناسباً بعد عرض الاحتمالات إذ ظهرت عناية ابن عاشور بقواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني من خلال الدلالة على اصح الاقوال، فرق ابن عاشور بين تخصيص العام والنسخ، وميز بين النسخ وغيره من الامور المتشابهة، كما فرق بين تقييد المطلق والنسخ وكذلك بينه وبين الاستثناء والبيان، حرصه على الترجيح بأقوال المفسرين مع ذكر سبب الترجيح، ولا يكتفي حصرا بالترجيح بالقاعدة وانما يناقش ويوجه، وينقد بعض المفسرين بسبب عدم التزامهم بالترجيح ضمن القاعدة[ينظر: 38، ص914]. والذي يتضح مما تقدم أن ابن عاشور جعل الاحتمالات التفسيرية اداة هامة للتوفيق بين المعنى الاصلي للنص، ووظيفته المقاصدية المعاصرة، الامر الذي يجعل تفسيره تفسيرا مليءً بالاحتمالات التي توجه الدلالة القرآنية في مجال واسع وتجعله يتصل باللغة والبلاغة والواقع والمقاصد.

الخاتمة

بعد استقراء وتبع جهود المفسرين في ايضاح الاحتمالات التفسيرية وتوظيفها في توجيه المعنى القرآني، يمكن ابراز جملة من النتائج التي التوصل اليها البحث والتوصيات:

أولاً: النتائج:

5. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ
6. ايازي، محمد علي، المفسرون حياتهم ومنهجهم، ط1، وزارة ارشاد، طهران، 1414هـ.
7. البحراني، محمد صنقور علي، المعجم الأصولي، ط2، منشورات الطيار، قم، 1428هـ.
8. البغا، مصطفى ديب، الواضح في علوم القرآن، ط2، دار الكلم، دمشق، 1998.
9. بنت الشاطي، عائشة محمد علي (ت1419هـ)، التفسير البياني للقرآن الكريم، ط7، دار المعارف، القاهرة.
10. الحسيني، محمد بن أحمد (ت771هـ)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ط1، مؤسسة الريان بيروت، 1998
11. الحسيني، ابو الطيب محمد صديق خان (ت1307هـ)، فتح البيان في مقاصد القرآن، المكتبة العصرية، بيروت، 1992.
12. الحسيني، محمد، الدليل الفقهي، ط1، مركز ابن دريس، دمشق، 2007.
13. الحكيم، محمد باقر (ت1424هـ)، علوم القرآن، ط3، مجمع الفكر الاسلامي، 1417هـ.
14. حمد، حسن، المعين في التصريف، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
15. الحيدري، كمال، منطق فهم القرآن، ط1، دار فراق، قم، إيران، 1433هـ.
16. الخوئي، ابو القاسم الموسوي (ت1413هـ)، البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
17. الدمشقي، عبد الرحمن (ت ١٤٢٥هـ)، البلاغة العربية، ط1، الدار الشامية، بيروت، ١٩٩٦م.
18. الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت1367هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط3، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، مصر.
19. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين (ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، ط1، دار احياء الكتب العربية، 1957م.
20. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.
21. السبت، خالد بن عثمان، مختصر في قواعد التفسير، ط1، دار ابن القيم، 2005.
22. الصدر، محمد صادق، منة المنان في الدفاع عن القرآن، دار الأضواء.
23. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للنشر، 2001.
24. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت460هـ)، التبيان في تفسير القرآن، ط1، مكتبة الاعلام الإسلامي.
25. الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، الإعجاز العلمي إلى أين؟، ط2، دار ابن الجوزي، 1433هـ.
26. الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ط1، دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ.
27. الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، تفسير جزء عم، ط8، دار ابن الجوزي، 1430هـ.
28. عباس، فضل حسن، التفسير والمفسرون، ط1، دار النفائس، الأردن، 2016م.
29. العموش، خلود، الخطاب القرآني، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008م.
30. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ط3، دار الكتب المصرية، القاهرة.
31. القزويني، نجم الدين النيسابوري (ت بعد 553هـ)، باهر البرهان في مشكلات معاني القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م.
32. القنوجي، محمد صديق خان الحسيني (ن1307هـ)، أجد العلوم، ط1، دار الكتب، بيروت، 1420هـ.
33. الكاشاني، المولى فتح الله الشريف (ت988هـ)، زبدة التفاسير، ط1، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، إيران، 1423هـ.

34. الكلبي، محمد بن أحمد ابن جُزي(ت741هـ)، تقريب الوصول الى علم الاصول، ط1، دار الكتب العلمية، 2003.
35. الماتردي، ابو منصور محمد بن محمد(ت333هـ)، تأويلات أهل السنة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005.
36. معرفة، محمد هادي(ت1427هـ)، التمهيد في علوم القرآن، ط2، مركز التمهيد، قم، إيران، 1429هـ.
37. الموسوي، السيد هاشم، القرآن في مدرسة اهل بيت (ع)، ط1، مركز الغدير، بيروت، 1420هـ.
38. النعيم، عبير عبد الله، قواعد الترجيح عند ابن عاشور، ط1، دار التدمرية، السعودية، 2015م.
- الهراسي، علي بن محمد بن علي الكيا (ت ٥٠٤هـ)، احكام القرآن، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ.